الأنباء
الخميس 29 مارس 2012

بمشاركة جامعات الكويت وبوكسهل و«العربية المفتوحة»

السنين: استمرار مسابقة «اعرف نبيك» بمشاركة أكثر من 630 طالباً

صرّح مدير إدارة الثقافة الإسلامية بوزارة الأوقاف بدر السنين بأهمية الدور الذي تلعبه الأنشطة والبرامج الثقافية للإدارة وما تشكله من مردود توعوي واجتماعي يسهم في الارتقاء بأخلاقيات المسلم، ويبرز من شخصيته ما يكفل لبناء مجتمع قائم على سبل الرشاد، جاء ذلك عقب إعلان السنين عن استمرار فعاليات المسابقة الثقافية الإلكترونية الجامعية في نسختها الخامسة، والتي تنطلق تحت شعار «اعرف نبيك»، وتأتي بمشاركة وشراكة مجتمعية متميزة بين الإدارة وجامعة الكويت، والجامعة العربية المفتوحة ـ فرع الكويت، وكلية بوكسهل للبنات فرع الكويت.

وأوضح السنين أن هذه المسابقة جاءت لتعكس الرغبة الحقيقية للإدارة في تفعيل مسارات شراكتها الثقافية والمجتمعية مع مختلف شرائح المجتمع سعيا إلى بلورة منظومة جادة من القيم والآداب، والنهوض بمساراتها خاصة لدى شريحة الشباب الجامعي، ومحاولة لافراز حملة من المضامين الإيجابية التي تبصر طالب الجامعة بواقعه، انطلاقا من هدي الشمائل المحمدية القويمة.

وأوضح أن سمة التجديد في الطرح الثقافي للمسابقة لهذا العام، والتي جاءت كجولة في بستان الشمائل المحمدية الشريفة، ينتقي الجميع من منابعها الرقراقة ويتنسم شذى الهدي الكريم لنبينا صلى الله عليه وسلم نبراسا يضيء السبيل، وقبسا تستمد من آدابه وأخلاقه ومعاملاته الأجيال القادمة، ويضاف إليها ما تنميه المسابقة من مجالات التعرف عن قرب على شخصية الهادي البشير عليه الصلاة والسلام ومعايشة هديه بين الناس، والوقوف على صور من سماحته ورحمته التي بعث بها إلى العالمين، وأهمية أن تتمثل الأجيال هذه السمات لتسمو إلى آفاق الريادة والنجاح.

وبيّن السنين أن آلية المسابقة تقوم على طرح أمام المشاركين في المسابقة 15سؤالا ذات الاختيار المتعدد للإجابات، يجيب عنها الطالب جميعا ويتأهل بعدها لدخول السحب في حال إجابته عن نسبة 90٪ من إجمالي الأسئلة المطروحة، وأشار السنين إلى أن طريقة المشاركة تكون بطريق الدخول مباشرة للموقع الإلكتروني للإدارة: www.islam.gov.kw/thaqafa ثم يقوم الطالب بتسجيل بياناته الشخصية والجامعية حسبما هو مبين في صفحة التسجيل.

وقال السنين ان الإحصائيات الأولية للمسابقة أظهرت مشاركة أكثر من 630 طالبا وطالبة مع الجامعات الثلاث المشاركة في المسابقة، وان هذا الرقم قابل للزيادة خاصة أن المسابقة تستمر الى يوم الخميس الموافق 19 أبريل المقبل.

وأكد حرص الإدارة على تعميم الفائدة وذلك بتوسيع قاعدة المشاركة من خلال زيادة أعداد الفائزين مقارنة بالأعوام الماضية حيث تم رفع النسبة لتكون 100 فائز بدلا من 40 فائزا، قيمة الجائزة لكل فائز 250 دينارا بواقع إجمالي 25 ألف دينار.

بدر السنين

المهري: الخمر «نجاسة مغلظة» لثبوت حرمتها في القرآن وما ذهب إليه جمهور الفقهاء

قال وكيل المرجعيات الدينية في الكويت سماحة السيد محمد باقر المهري: ان ما قاله الشيخ العريفي يعتبر تطاولا واضحا وإساءة للنبي الأكرم ﷺ وكذبا عليه فقد قال الشيخ العريفي ان النبي ﷺ كان يبيع ويهدي قوارير الخمر للصحابة وان الخمر ليست نجسة.

وأضاف ان جمهور الفقهاء ذهب إلى ان الخمر نجاسة مغلظة كالبول والدم لثبوت حرمتها وتسميتها رجسا في القرآن وان الرسول الأكرم ﷺ أمر بإهراق الخمر بعد نزول آية المائدة وتحريمها المصدر (الموسوعة الفقهية الكويتية ج5 ص27).

وقد أفتى أئمة المذاهب الأربعة بنجاسة الخمر والآية المباركة (إنما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه)، سورة المائدة آية 90. تدل على نجاسة الخمر اذ فسر علماء اللغة الرجس بالشيء النجس بالإضافة الى ان الأمر بالاجتناب المطلق للخمر ارشاد الى نجاستها. وعن ابن عباس رضي الله عنه قال أهدى رجل الى رسول الله ﷺ راوية خمر فقال له ﷺ أما علمت ان الله حرمها؟ فقال لا، فساره رجل الى جنبه فقال ﷺ بما سررته؟ فقال أمرته أن يبيعها. فقال رسول الله ﷺ ان الذي حرم شربها حرم بيعها ففتح الرجل مزادتين (جلد يضم بعضه البعض) حتى ذهب ما فيها. (الموسوعة الفقهية جزء 5 صفحة 28). وجاء في الموسوعة المذكورة: يحرم على المسلم تملك او تمليك الخمر كالبيع والشراء والهبة ونحو ذلك للرواية ان الله الذي حرم شربها وبيعها. وقد ورد من طريق السنة والشيعة: لعن رسول الله في الخمرة عشرة غارسها وحارسها وعاصرها وشاربها وساقيها وحاملها والمحمولة اليه وبايعها ومشتريها وآكل ثمنها.

قال الإمام جعفر بن محمد الصادق عليه السلام اذا اصاب ثوبك خمر او نبيذ فاغسله ان عرفت موضعه وان لم تعرف موضعه فاغسله كله ـ وسائل الشيعة الباب 38 النجاسات.

وختاما نقول ان على العريفي ان يتوب الى الله من التطاول والإساءة ونسبة الكذب الى رسول الله ﷺ، ويعتذر من المسلمين كافة.

السيد محمد باقر المهري

«العدل» كرمت «نزع الملكية» والمباحث الجنائية

خالد الدخيل مكرما فهد الشعلة

كرم وكيل وزارة العدل المساعد لشؤون الخبرة والتحكيم خالد الدخيل مدير ادارة نزع الملكية للمنفعة العامة بوزارة المالية فهد الشعلة نظرا لتدريبهم عددا من الخبراء الهندسيين الجدد.

كما كرم الوكيل الدخيل الادلة العامة للمباحث الجنائية وذلك لمساهمتها الفعالة في انجاح التدريب الميداني الذي نظمته للخبراء الهندسيين الجدد المنضمين حديثا لادارة الخبراء، وقد شكر الوكيل الدخيل العميد محمود الطباخ مدير الادارة بالانابة لدور ادارة المباحث الجنائية وجهودها التي ساعدت دون شك على انجاح هذا التدريب الميداني وحقق الاهداف المرجوة منه في ظل إلمام الخبراء بطبيعة عمل هذه الجهات وتدريبهم فيما يتعلق بجرائم الحاسوب والجرائم الالكترونية الاخرى، مؤملا الوكيل الدخيل استمرار التعاون والنجاح المثمر بين ادارة الخبراء والادلة العامة للمباحث الجنائية مستقبلا، وحضر اللقاء مدير عام الادارة العامة للمباحث الجنائية بالانابة العميد محمود الطباخ، كما حضر التكريم من ادارة الخبراء رئيس المكتب الفني سلطان العاطفي.

«تماهي»: الإفراط في التلويح بالاستجواب يفقده فعاليته

فيما ثمن تيار المسار الأهلي «تماهي» توافق السلطتين حول إقرار مشروع قانون منع الاحتكار وحماية المستهلك، اعتبره مبادرة مستحقة وفاتحة خير في طريق التعاون بين السلطتين لإقرار الكثير من المطالب الشعبية العالقة التي ينتظرها المواطن بفارغ الصبر لدفع عجلة التنمية التي توقفت وتعطلت لما يزيد على 5 سنوات في نفق التأزيم بين المجلس والحكومة، مشيرا إلى أن المواطن يشعر بأن بوادر الأمل في تجاوز مرحلة التأزيم بدأت تلوح في الأفق بين السلطتين بعد الجمود الذي أصابه باليأس من انجاز القوانين المعطلة رغم محاولات البعض من داخل المجلس وخارجه إلى جر البلاد إلى المربع الأول لمصالح شخصية ضاربا بعرض الحائط مصلحة الوطن العليا.

م.عبدالمانع الصوان

وقال رئيس التيار م.عبد المانع الصوان ان على العقلاء والحكماء تفويت الفرصة على هذه المحاولات والالتفات إلى التنمية ومشاريع القوانين المجمدة في ثلاجة مجلس الأمة لاسيما أن المجلس الحالي عليه مسؤولية كبيرة تجاه المواطنين الذين منحوهم شرف ثقتهم.

وأضاف الصوان أن تيار المسار الأهلي «تماهي» كان يراقب الأوضاع على الساحة لتقييم المواقف السياسية للكتل والقوى البرلمانية خلال الفترة الماضية، وكما يرى أن تفعيل الدور الرقابي من خلال الاستجواب كأداة برلمانية من حق النواب استخدامها متى وجد أخطاء بهدف الإصلاح، يؤكد أن الإفراط في التلويح بها قد يفقدها فعالياتها، معتبرا أن استخدام أداة الاستجواب يعتمد على جدية المساءلة بعيدا عن اشهارها كسلاح في وجه الحكومة لتحقيق مصالح ضيقة أو لتصفية الحسابات الشخصية، مبينا أن الشارع يعي الغث والسمين ولديه القدرة للتمييز بين الاستجواب المستحق ومحاولات تعطيل مسيرة التنمية.

وفد من «الصحافيين» يزور نادي دبي للصحافة

مريم بن فهد مع أعضاء الوفد

دبي ـ كونا: التقى وفد من جمعية الصحافيين الكويتية مع كادر عمل نادي دبي للصحافة في نطاق زيارته التي يقوم بها الى دبي. ويرأس وفد الجمعية عضو مجلس ادارة الجمعية الصحافي في الزميلة «الوطن» جاسم كمال اضافة الى عضو الجمعية العمومية الصحافي بجريدة «الوطن» جاسم التنيب وعضو الجمعية العمومية الصحافي في «الأنباء» كامل الشمري.

وكان في استقبال الوفد الكويتي المدير التنفيذي لنادي دبي للصحافة مريم بن فهد ونائب مدير الجائزة في نادي دبي للصحافة منى بوسمرة وعدد من العاملين في النادي. واكدت بن فهد خلال لقائها مع الوفد الكويتي ان نادي دبي يعتبر ذراعا اعلامية دولية لدبي كما انه حلقة وصل بين الصحافة والاعلام.

وقدمت موجزا تعريفيا حول استعدادات النادي للدورة الـ 11 لمنتدى الاعلام العربي المقرر عقده في الثامن والتاسع من مايو المقبل والذي يشارك فيه كوكبة من الاعلاميين وقادة الفكر وصناع القرار من مختلف أرجاء العالم وكذلك حول فتح باب التسجيل للراغبين بالمشاركة عبر البوابة الالكترونية اضافة الى آخر ترتيبات حفل جائزة الصحافة العربية. من جانبه أبدى الزميل جاسم كمال وأعضاء الوفد اعجابهم بنشاطات النادي على مستوى الوطن العربي. وأكد كمال أهمية التفكير في وجود مشروع مماثل في الكويت والدول العربية كافة على غرار المبادرات البناءة التي تهدف الى دعم مسيرة الاعلام العربي وخدمته.

مجرد رؤية

فهد الأربش

E_mail:_ abaharf@hotmail.com _ Twitter farbash

جشع التجار أم تضليل حقائق؟!

عجبا لمن يردد مقولة «جشع التجار»، وهل أصبح التجار جسرا لتبرير تخبط الحكومة او بالكويتي «الطوفة الهبيطة»؟

سأسرد لكم بعض الحقائق عن المجهود الجبار الذي يبذله التجار لوصول البضاعة الى الكويت والمخاطر الهائلة التي يتعرض لها التاجر بأمواله الخاصة وأترك لكم القرار ان كان هذا جشعا (لأغلبية التجار) او تضليل حقائق، وانا هنا اتحدث عن السلع التي لها بديل وليست السلع المحتكرة من قبل بعض التجار، أي ان المستهلك لديه العديد من البدائل ليختار وليس مجبورا لشراء بضاعة أو سلعة معينة.

لنبدأ بشرح الدورة المستندية وكيف تصل البضاعة الى الكويت من دولة المنشأ حتى تتضح لنا حقائق الامور. ومضمون مقالتي هذه ليس الغرض منه الدفاع عن التجار، بل لتوضيح بعض الامور التي قد تكون غائبة عند البعض ولكم أن تحكموا بعد ذلك.

يجب اولا على التاجر ان يوفر رأس المال للدخول في مجال التجارة سواء من التمويل الذاتي او عن طريق البنوك.

● الحصول على مورد او مصنع ليوفر له البضاعة المطلوبة في بلد المنشأ.
● التفاوض مع المورد على السعر وجودة البضاعة.
● فتح اعتماد مستندي عن طريق البنك او إرسال قيمة البضاعة نقدا.
● التفاوض مع شركات الشحن لشحن البضاعة من بلد المنشأ الى الكويت.
● التأكد من ان جميع الاوراق المستندية الرسمية صحيحة مثل (شهادة المنشأ، فاتورة مصدقة من الجهات الرسمية، شهادة صحية للمواد الغذائية، بوليصة الشحن، قائمة الشد).
● وصول البضاعة الى الكويت، ان كانت مواد غذائية يجب ان تخضع الى الفحص في بلدية الكويت للتأكد من ان هذه المواد مطابقة للمعايير الصحية حسب قانون دولة الكويت وان لم يحالف التاجر الحظ وسقطت العينة، فله الحق بان يعيد فحص البضاعة ثلاث مرات اخرى، بعد ذلك يجب ان يتلف البضاعة او يعيد تصديرها مرة اخرى الى دولة المنشأ وجميع المصاريف المترتبة على ذلك تكون على عاتق التاجر.
● يجب على التاجر ان يوفر مخزنا للبضاعة وتخزين البضاعة يكلف مبالغ باهظة وان كانت مواد غذائية فان تكلفة تخزينها سيكون اضعاف البضائع الاخرى حيث يجب تخزينها في برادات خاصة ويصل سعر المتر المكعب 5 دنانير للأسبوع الواحد.
● عملية توزيع البضاعة الى مراكز البيع مثل الجمعيات التعاونية والاسواق المركزية الاخرى تحتاج الى اشخاص ذوي خبرة وكذلك تحتاج الى اسطول من السيارات.
● عرض البضائع في الجمعيات التعاونية، بالإضافة الى ما تم ذكره اعلاه فهناك ايجار ارفف لعرض البضاعة وقد يصل سعر متر الرف في الجمعيات الى 500 دينار للمتر الواحد في الشهر اي قد يتعدى احيانا سعر تكلفة البضاعة نفسها.
● تقوم الجمعيات التعاونية بطلب مساهمات سنوية من التاجر يجب ان يشارك فيها، انشطة اجتماعية، مهرجانات رمضانية.. الخ.
● يجب على التاجر ان يمنح الجمعية التعاونية ما يسمى بالبضاعة المجانية احيانا تصل الى نسبة 10٪ من قيمة البضاعة اي ان كان سعر البضاعة 1000 دينار يجب على التاجر ان يمنح الجمعية التعاونية 100 دينار قيمة بضاعة مجانية.
● يتحمل التاجر ما يسمى بالبضاعة التالفة وليس للجمعية اي مسؤولية تجاه تلف اي بضاعة يقوم التاجر بتزويد الجمعية بها، والجمعية لها الحق بأن تقوم بإرجاع هذه البضاعة في اي وقت كان اليه دون اي مناقشة من التاجر.
● يتعرض التاجر الى خطر انتهاء صلاحية البضاعة وفي كثير من الاحيان تشكل البضاعة المنتهية التي يجب إتلافها نسبة 10ـ30٪ من إجمالي تكلفة البضاعة. وتختلف هذه النسبة حسب الخبرة وقوة ادارة التاجر للمخزون او ما يسمى بمعدل دوران المخزون.
● يقوم التاجر بدفع نسبة 5٪ من إجمالي تكلفة البضاعة الى الجمارك مثال ان كان سعر البضاعة 1000 دينار يجب دفع مبلغ 50 دينارا للحكومة ضرائب لاي سلعة تم استيرادها من دول اوروبية ما عدا دول الخليج.

نعم، كل ما تم ذكره اعلاه يقع على عاتق التاجر من مصاريف وإجراءات ومخاطرة بأمواله الخاصة ولكم ان تتخيلوا كم من مصاريف يتحملها التاجر على كل صنف بسبب التعسف في الإجراءات من قبل الحكومة وعدم مساعدة التاجر لكي يوفر منتجات غذائية رخيصة الثمن. وكذلك نوجه اصابع الاتهام وبشدة الى اتحاد الجمعيات التي تفرض رسوم هائلة على التاجر؟ ان كانت تكلفة السلعة الغذائية دينارا كويتيا واحدا فبسبب المصاريف الهائلة التي يتحملها التاجر أصبحت بدينارين وثلاثة.

كثير من الناس يعتقدون بان هناك ربحا هائلا من وراء ممارسة تجارة المواد الغذائية فهذه معلومة خاطئة جدا وبعيدة عن الواقع، حيث ان الربح الصافي لأي شركة غذائية لا تتعدى نسبة الـ 6٪ ـ 8٪ من اجمالي المبيعات ويمكن لأي شخص كان ان يتحقق من ذلك عن طريق الانترنت حيث ان اغلب المواد الغذائية لها بورصات عالمية تبين سعر المنتج بشكل يومي مثل الدجاج، الحليب، العدس، الأرز، السكر، القمح، واللحوم.. الخ.

التاجر يبذل مجهودا هائلا لتوفير افضل المنتجات للمستهلك ويمر بدورة مستندية تعجيزية حتى تصل البضاعة الى الكويت، وتأتي الحكومة بكل سهولة لتشارك التاجر في امواله الخاصة من خلال فرض كم هائل من الرسوم التي تم ذكرها سالفا. فبأي حق تقوم الحكومة بفرض أسعار البيع على بضائع التاجر التي تم شراؤها بأمواله الخاصة؟ اين المنطق في ذلك؟! الكويت والحمد الله سوق حر ومفتوح للجميع، يستطيع اي شخص ان يمارس نشاط التجارة فيه، وهناك العديد من البضائع التي لها بدائل عديدة وتتمتع بمنافسة كبيرة في السوق يستطيع من خلالها المستهلك ان يختار من بين تلك الاصناف دون ان يتقيد بصنف معين. إن كانت الحكومة تود ان تساعد المستهلك بتخفيض أسعار المنتجات وبالأخص المنتجات الغذائية، فمن الأصلح والأحق ان تقوم الحكومة بدعم التاجر دعما مباشرا ومن هذا المنطلق تستطيع الحكومة بالتحكم والسيطرة والمراقبة المباشرة على اسعار المنتجات والبضائع.

لا اجد اي مبرر من قبل الحكومة للتدخل في اموال التجار إطلاقا فهذا ظلم مطلق. ان كانت الحكومة جادة بمحاربة الاسعار فمن الاصلح ان تقوم بتوزيع أراض صناعية وتدعم التجار بتوفير مواد اولية مدعومة من قبل الحكومة ليتم تصنيع منتجات محلية وطنية ذات جودة عالية يستطيع التاجر ان يوفرها للمستهلك بأقل الاسعار، حيث انه لن يكون هناك اي مصاريف تذكر يقوم بدفعها التاجر مثل الرسوم الجمركية والتخزين والتوصيل.. الخ، لذلك ستصبح اسعار البضائع ايا كانت ارخص بكثير من البضائع المستوردة. هناك مشاريع وطنية ضخمة مجمدة تنتظر الفرج من قبل الحكومة وجميع تلك المشاريع مرتبطة بتوفير وتوزيع اراض صناعية والتي طالما سمعنا عنها ولم تر النور حتى الان. هناك شركات قامت بتقديم طلبات مذيلة بدراسة جدوى اقتصادية بيئية لمشاريع صناعية بغرض تخصيص اراض صناعية من قبل الحكومة لاقامة وتشييد مصانع تصل تكلفة بعضها الى اكثر من 20 مليون دينار، بعض من تلك الشركات قدمت تلك الطلبات منذ أكثر من 15 عاما ولم تخصص لها ارض حتى تاريخه. إن تخصيص الاراضي الصناعية وبناء مصانع محلية وطنية هي احد اهم الحلول لفك لغز الغلاء في المنتجات الغذائية وكذلك المحافظة على المخزون الغذائي للدولة او بما يسمى الامن الغذائي، لذلك اجد ان الهيئة العامة للصناعة هي اول المتهمين بغلاء الاسعار، وان لم تسرع في تخصيص تلك الاراضي فسيستمر مسلسل غلاء الاسعار الذي قد يصل الى حد لن تتم السيطرة عليه بالمستقبل.

ان كانت الحكومة جادة بتوفير مواد استهلاكية بسعر مقبول للمواطنين، فانه يجب ان تحاسب الجمعيات التعاونية فورا ويتم وقف تحميل التاجر المصاريف الهائلة مثل الايجارات والمرتجعات والبضائع المجانية.. الخ، والتي تنعكس وبشكل سلبي مباشر على زيادة اسعار المنتجات الغذائية.

من خلال ما تم اعلاه فإننا نستخلص وبوضوح عدم جدية الحكومة في محاربة غلاء الاسعار بل ان الحكومة كانت تسعى الى تعقيد الامور وتزداد سوءا عاما بعد عام، وترمي اصابع الاتهام الى التاجر لتقول انه «جشع تجار». ما اراه هو سوء إدارة من قبل الحكومة السابقة، وكلي امل بأن يقوم سعادة الوزير الشاب أنس الصالح الذي يمتلك عقلية متفتحة وتجارية بحتة بتخصيص الاراضي الصناعية فورا للشركات الوطنية التي ستقوم ببناء مصانع فعلية لرفع اسم الكويت عاليا. فالكويت بأمسّ الحاجة الى مصادر دخل اخرى بعيدة عن مصادر البترول وهذه هي اكبر فرصة لكي يتحقق هذا الحلم الذي طالما انتظرناه طويلا.